

المصدر :

التاريخ :

# اتجاه فلسطيني للخروج من سيطرة الاقتصاد الإسرائيلي

سليمان الخالدي من عمان - رويتر

٥.٨ مليار

دولار مطلوبة

لمشروعات الإسكان

والبناء في الأراضي

المحتلة

وتتركز معظم مشاريع البنية التحتية المقترحة ذات الأولوية في مجال معالجة المياه والمجاري في غزة، التي تعاني من تفاقم المشاكل الصحية بوجه خاص ومشروع ميناء غزة الذي يحظى بأولوية خاصة ومشروعات الإسكان العاجلة في الضفة الغربية ومطارين تجري دراسة تطويرهما، الأول في أريحا، والثاني في قلنديا قرب القدس. ويقدر اقتصاديو منظمة التحرير أن الكيان سيحتاج إلى ملياري دولار سنويا على الأقل، منها قرابة ٧٠٠ مليون دولار، لمشروعات الإسكان في الفترة الأولى من إعادة تأهيل البنية التحتية في الأراضي المحتلة. ويضع البرنامج الإنمائي الفلسطيني تقديرات لمشروعات الإسكان والبناء بنحو ٧٩ ٥ مليار دولار، في خطة طموحة تمتد سبع سنوات من عام ١٩٩٤ إلى عام ٢٠٠٠.

ويسعى مسؤولو المنظمة إلى تبديد مخاوف عربية من نشوء علاقة اقتصادية أقوى للكيان الفلسطيني مع إسرائيل، وأن يكون الكيان رأس حربة لاقتحام الأسواق العربية. ولكنهم يشددون على أن الكثير يقع على عاتق الأردن خاصة والدول العربية عامة في مساعدتهم لفك ما يسمونه بالتبعية القسرية. وأكد خليفة أن العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية الفلسطينية، كانت دائما مبنية على أساس قسري ولم تكن خيارا فلسطينيا. وخيارنا كان دائما عربيا ولا نرى أن مستقبلنا سيختلف عن ماضينا. وأعرب مسؤولون أردنيون عن خشيتهم من أن يكون الأردن الخاسر الاقتصادي لصالح إسرائيل، بسبب الجوانب الخاصة بالتعاون الفلسطيني الإسرائيلي الاقتصادي التي تضمنها اتفاق إعلان المبادئ. ويخشى البعض من أن يصبح الكيان تابعا لإسرائيل.

يتوقع أن تمنع الحكومة الانتقالية الفلسطينية إسرائيل والشركات الإسرائيلية من الدخول في مناقصات عامة، في مشروعات البنية التحتية، كهدف استراتيجي يهدف إلى فك قبضة إسرائيل الاقتصادية على الكيان الفلسطيني. وقال اقتصاديون في منظمة التحرير إن الاستراتيجية الاقتصادية تركز على السعي إلى فك التبعية الاقتصادية للأراضي المحتلة التي نشأت بعد ٢٧ عاما من الاحتلال. وربط الاقتصاد الفلسطيني بالعمق العربي. وقال سمير حليلة، وهو أحد اقتصاديي المنظمة البارزين وعضو في الفريق الفلسطيني في المفاوضات المتعددة: لسنا المعبر الوحيد لإسرائيل على العالم العربي، وفتح هذا المعبر هو قرار عربي مشترك وليس قرارا فلسطينيا، ولا نرضى بأن نكون حصان طروادة لإسرائيل. وذكر أن الجانب الفلسطيني لن يسمح بدور إسرائيلي وشركات إسرائيلية في مجالات الاستثمار الرئيسية. وفي المرحلة الانتقالية لا نستطيع أن نعطي مناقصات لإسرائيل في مجال الإسكان والبنية التحتية والأراضي لأسباب استراتيجية. وقال إن الفرص ستكون مهيأة فقط لشركات فلسطينية وعربية، خاصة الأردنية منها لتنفيذ عطاءات هذه المشروعات.

ويرفض الفلسطينيون أن تربح إسرائيل أو شركاتها من مشروعات الإسكان بعد سنوات من الاحتلال، ارتكزت على هدم المنازل وإخلاء سكانها.

وأضاف خليفة أن العلاقة الفلسطينية الفلسطينية الأردنية والعلاقة الفلسطينية العربية هي نقطة ارتكاز استراتيجية. وسيكون خطر المنافسة من الشركات الإسرائيلية قائما فقط في مشروعات التصنيع والزراعة الحديثة.

ويشدد الفلسطينيون على أهمية إرساء هذه العلاقات على أسس سليمة ومتكافئة تحقق للكيان الاقتصادي الفلسطيني ارضية النمو المستقل. ويقول حليلة إن هناك أفقا واسعة إذا اتفقنا على علاقات تعاون تحكمها المنفعة المتبادلة والمساواة، وليس على علاقات القهر والضغط الاقتصادي. وهناك فرصة كبيرة للسلع الأردنية بسبب رخص ثمنها وارتفاع مستواها وقدرتها التنافسية في الخارج، ولكن ذلك سيخضع للاتفاق التجاري الشامل الذي يجب عقده بين الأردن والحكومة الانتقالية. وكان الأردن يتباحث في مفاوضاته الثنائية مع إسرائيل في واشنطن، للسماح له بتصدير السلع إلى الضفة الغربية لتعزيز ميزانه التجاري مع الضفة. وتمنع إسرائيل إدخال السلع الأردنية لأسباب أمنية. وذكر حليلة أن الفلسطينيين غير مضطرين للدخول في أشكال تعاون اقتصادي مع إسرائيل تسبق نتيجة المفاوضات النهائية، يجب أن تظل هذه العلاقات متوازية ومواكبة لمقدار ما تقبل به إسرائيل من حقوقنا السياسية. ويتوقع الاقتصاديون الفلسطينيون أن الضفة الغربية وغزة سيكون لهما بوابتين أساسيتين إلى العالم الخارجي، الأول أربحا للشرق تجاه الأردن وبقية العالم العربي، والثاني في ميناء غزة تجاه البحر المتوسط بما يمنح الفرصة أمام المنتجات الأردنية للتصدير، وتجد المنتجات الفلسطينية طريقها إلى الأسواق العربية عبر الأردن. ولكنهم يرفضون في الوقت ذاته أن تصبح الضفة الغربية وغزة سوقا للإغراق السلعي من أية جهة كانت الأردن أو إسرائيل. ويدور الحديث عن وضع قيود جمركية في مرحلة من مراحل الفترة الانتقالية لتثبيت الصناعة الفلسطينية الناشئة على قدميها، وتحصيل الرسوم لخزانة السلطة الفلسطينية المستقبلية.

بحكم الهيمنة الاقتصادية وسوقا للسلع الإسرائيلية على حساب الأردن الذي تربطه علاقات وطيدة اقتصادية وتاريخية وأسرية بالضفة الغربية، وما زالت العملة الأردنية هي المتداولة. ويقول الفلسطينيون إن الدينار سيكون العملة الرسمية للسلطة الانتقالية.

وقال حليلة إنه بمقدار ما يقدم الأردن من تسهيلات لانتقال الأشخاص والبضائع على أساس المنفعة المتبادلة بين الشعبين بمقدار ما تنحسر الأراضي المحتلة من التبعية، ونفك ارتباطنا باقتصاد إسرائيل. وأضاف أن السلام سيقود إلى رخاء اقتصادي سيستفيد منه كل الفرقاء حتى ولو عانى أحدهم في المراحل الأولى.

وأوضح أن الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني يتحدث عن إطار عام للعلاقة الاقتصادية المشتركة، ويحتاج إلى اتفاق فلسطيني أردني وفلسطيني عربي، حول كيفية صياغة العلاقة بشكل يسمح للتكامل والاندماج مع الشرق العربي. ويقول اقتصاديو المنظمة إنه على عكس ما يتصوره البعض، فقد عجل الاتفاق مع إسرائيل في الدخول مع الأردن في عملية إرساء أسس العلاقات الاقتصادية المستقبلية. وبدأ البحث في الترتيبات الخاصة بالتجارة السلعية والرسوم والأطر التشريعية والتنظيمية لاستئناف مزاولة الشركات والبنوك الأردنية نشاطها في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وبدأت بعض الشركات الأردنية التي لها فروع ووكالات في الأراضي المحتلة بالتحرك لاستئناف نشاطها. وكانت البنوك الأردنية تهين نفسها للعودة للضفة الغربية، إلا أن خططها أربكت بسبب الاتفاق.